اختلاف اللوازم لاختلاف الملزومات بين وكلام يبقى اللازم لازما
وايضا ماذكرنا موقوف على كون اللوازم مجعولة للملزوم وهو بعد ولحدوثه حيز
الخفاء واما ثانيا فلان استيجاب وحدة للعلة بطبيعة وحدة المعلول غير لازم
من امتناع صدور الكثير عن الواحد فانه يجوز ان يكون العلة الواحدة بالشخص
او النوع ذا جهات كثيرة يستدعي لكل جهة معلولة واما ثالثا فلان العلة
الغير التامة مما يجوز وحدتها مع كثرة المعلولات بالطبايع والتشخصيات
كالباري عز وجل فانه جاعل لكل واما رابعا فلان الشيخ ما ذهب الى انحفاظ
نحو وحدة المعلول في وحدة العلة مطلقا بل في الفاعلية فقط كما صرح به
هو كيف وقد ذهب الى علية طبيعة الصورة المتشخص الهيولى فافهم
وربما يقال آه هذا يكاد يكون جليا على تقدير كون العلم صورة كيف لا فان
حال الشك يكون النسبة ملتفتا اليها واذا قام البرهان يزول الشك
ويحصل بذلك الاذعان والتفات النسبة كما كان ومن الضروريات تبدل
الالتفات عند تبدل العلم والصورة هنا والحق ان التصديق علم لان
العلم بانه ينكشف الشيء وينكشف الثبوت حق الانكشاف واما زوال
الشك او الظن وحدوث الجزم مع بقاء الالتفات فلان النسبة
مدركة وملتفتة بالادراكين تخييل تلك النسبة والشك او الظن به فاذا
جاء الجزم انتفى الشك والظن فبقي تخييل النسبة والالتفات به كما كان
ولم يتغير والعلم الشكي او الظني قد يعبروا وكذا الالتفات باعتبار
هذا ظاهر جدا عند كون العلم حالة مغايرة للمعلوم فتدبر قوله فلا بد ان يكون
آه وجه عدم التوجه ان الفلاسفة يدعون ان العلم من مقولة الكيف
والمقولة ليست عرضا عاما وح اتجه الاشكال سواء كان له معنى آخر ام لا

قوله

قوله على ان ذلك لا يتجه آه وهذا لان الاضافة لا تعقل الا بالقياس الى اضافة
لا تعقل الا بالقياس الى اضافة اخرى فلا يصدق على صورتها الكيف بالمعنى
الذي جعله عرضا عاما ولك ان تجيب عنه بان النسبة المنفية في تعريف
الكيف النسبة في عروضه في الاعيان بمعنى ان يكون بحيث لا يمكن عروضه
في الاعيان لموضوع الا وقد عرض اخر بازائه لموضوع آخر فافهم قوله على ما
تفردت قال في شرح المحقق وجه التفرد مجموع امور ثلثة القول بالحالة
الادراكية وكون الشك والاذعان من الادراك وعدم اجتماع التصور
والتصديق في التعلق بالنسبة وفيه ان القول بعدم الاجتماع غير صحيح فان
النسبة قد يتصور ثم يتعلق بها التصديق ضرورة واما قوله كتفاوت
النوم واليقظة فان وجه الشبه فيه نفس تباين الحقيقة لا التنافي فالاولى
الاقتصار على مجموع الامرين فتامل فيه قوله وليس خلطا انما مياله فيه
دفع لما اورد ان هذه الحالة ان كانت قائمة بالصورة فيكون الصورة عالمة لان
العالم من قام به العلم وان قامت بالنفس فيكون فيها هذه الحالة والصورة
فيؤول الى مذهب شارح التجريد فيلزم عليه ما يلزم على شارح التجريد من الجمع
بين المذهبين مذهب حصول الاشياء بانفسها وحصول الاشياء باشباحها
والشيء اذا حصل بنفسه فقد كفى في الانكشاف فيلغو الحالة وجه الدفع ان
الحالة غير قائمة بالصورة ولا بالنفس استقلالا بل بقيام الصورة فانها متحدة
معها وح لم يلزم كون الصورة عالمة ولا الاول الى قول شارح التجريد فانه
يقول بقيام الحالة استقلالا هذا واعلم ان قول شارح التجريد بقيام الحالة
لعله هو الحق فانه يؤول الى يقول بالحالة الانجلائية وقد عرفت انه هو الحق
وانما يقول بحصول الصورة لئلا يلزم تميز ما ليس بشيء واما الايراد بكونه

Copyright © King Saud University